



## مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة تطور الإيرادات الضريبية في سوريا (2000 - 2009) والتباين بحصيلة هذه الإيرادات (2010 - 2015) انطلاقاً من بيانات قطع حسابات الموازنات العامة للدولة

اسم الكاتب: د. قاسم النعيمي، د. إبراهيم العدي، ابتسام علي رجوب

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4288>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/15 07:25 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكademie غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لاغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

[info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



## دراسة تطور الإيرادات الضريبية في سورية (2000-2009) والتنبؤ بحصيلة هذه الإيرادات (2010-2015) انطلاقاً من بيانات قطع حسابات الميزانيات العامة للدولة

\*الدكتور قاسم النعيمي

\*\*الدكتور إبراهيم العدي

ابتسام علي رجوب\*\*\*

(تاریخ الإیادع 2 / 3 / 2011. قُبِل للنشر في 29 / 5 / 2011)

### □ ملخص □

تناول في هذا البحث تطور الإيرادات الضريبية في سورية انطلاقاً من بيانات قطع حسابات الميزانيات العامة للدولة للأعوام 2000-2009، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS قمنا بالتنبؤ للفترة المقبلة (2010-2015) لإجمالي الضرائب ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات، كما قمنا بالتنبؤ لكل من الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال، الضرائب على الإنفاق ونسبة مساهمة كل منها في إجمالي الضرائب والرسوم، بهدف الوصول إلى مجموعة من النتائج والمقترنات التي تسهم برفع مستوى النظام الضريبي السوري، فمع رفع شعار التطوير والتحديث في خطة الرئيس بشار الأسد، وبالتزامن مع اعتماد نظام السوق الاجتماعي وما تشهده سورية من افتتاح اقتصادي على المستوى العربي والدولي بات جلياً الحاجة الماسة لتطوير النظام الضريبي القائم والانتقال به إلى مراحل أكثر تقدماً بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم وبما يفي بمتطلبات التنمية.

**الكلمات المفتاحية:** الإيرادات العامة، الإيرادات الضريبية، الضرائب في سورية، قطع حسابات الميزانية العامة للدولة.

\*أستاذ مساعد - قسم الإحصاء التطبيقي - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - دمشق - سورية.

\*\*أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - جامعة دمشق - دمشق - سورية.

\*\*\*طالبة دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الإحصاء التطبيقي - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - دمشق - سورية.

## **Study the evolution of tax revenue in Syria (2000-2009) and prediction of their proceeds (2010-2015) from the accounts data cut public budgets of the State**

**Dr. Qasem al-Na'imi\***  
**Dr. Ibrahim al-Adi\*\***  
**Ebtisam Ali Rajjoub\*\*\***

**(Received 2 / 3 / 2011. Accepted 29 / 5 / 2011)**

### **□ ABSTRACT □**

In this research we will deal with the tax income in Syria through cuts of the accounts of the general budget of the State 2000-2008, and by using the statistical program SPSS, we estimate for (2010-2015) the total tax and the percentage of its contribution to total revenues, and we estimated all of the direct taxes, indirect taxes, income taxes, taxes on capital, taxes on expenditure and the percentage of each one's contribution to the total taxes and fees to access to a set of conclusions and proposals that contribute to raising the level of the Syrian tax system

Raising the slogan of development and modernization in President Bashar al-Assad's plan as well as in conjunction with the adoption of the Social Market Economy and what Syria witnesses of economic openness on the Arab and international level, it became clear that we are in urgent need for the development of the existing tax system and move it to more advanced stages to commensurate with the existing economic and social reality and meet the requirements of development.

**Key Words:** The general income, tax income, the taxes in Syria, cuts of the accounts of the general budget of the State.

---

\*Assistant Professor, Department of Applied Statistics, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus, Syria.

\*\*Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus, Syria.

\*\*\*Postgraduate student, Department of Applied Statistics, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus, Syria.

## مقدمة:

التنمية شعار ترفعه جميع المجتمعات في العالم، وتسعى إلى تحقيقه بمختلف الأساليب والأدوات، ولا يمكن لأي مجتمع من هذه المجتمعات الادعاء بتحقيق هدف التنمية كاملاً أو حتى الانتهاء منه، والتنمية بتعذر مستوياتها (اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً) ويتعدد مراحلها تفرض سياسة ضريبية محددة، فنجد في الدول المتقدمة أنظمة ضريبية تعكس المرحلة التي وصلت إليها التنمية في هذه الدول، وبال مقابل نجد الأنظمة الضريبية في الدول النامية تعكس مستوى التنمية الضعيف الذي تعيشه هذه الدول، فما زالت تلك الأنظمة في المراحل الأولى من مراحل تطور أي نظام ضريبي. وسوريا بواقعها الحالي تعكس مثلاً بارزاً لهذه المشكلة التي تعيشها هذه الدول، لذلك بات جلياً الحاجة الماسة لتطوير النظام الضريبي القائم والانتقال به إلى مراحل أكثر تقدماً بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم. ولعل هذا البحث بدرسته لتطور الإيرادات الضريبية في سوريا (2009-2000) والتتبؤ بحصيلة هذه الإيرادات (2010-2015) انطلاقاً من بيانات قطع حسابات الموازنات العامة للدولة يسهم في تحقيق ذلك.

## مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في معالجة أحد أهم المواضيع التي تعاني منها الموازنات العامة للدولة في سوريا وهي مشكلة النقص في الإيرادات الضريبية التي تأتي في مقدمة إيرادات الدولة، نظراً لما لها من أهمية كبيرة فهي تمثل المورد الأساسي للإيرادات العامة في أي اقتصاد، لذلك يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل التالي: ما هو واقع الإيرادات الضريبية في سوريا انطلاقاً من بيانات قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للأعوام 2000-2009؟ وما هي حصيلة هذه الإيرادات للفترة المقبلة (2010-2015)؟ إلا أنه ومن خلال سياسة ضريبية هادفة تتمثل في اتخاذ العديد من الإجراءات يمكن أن نزيد من حصيلة الإيرادات الضريبية خلال فترة التتبؤ.

## أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهداف البحث في النقاط التالية:

- دراسة تطور إجمالي الضرائب والرسوم ونسبتها إلى إيرادات الموازنة.
- دراسة تطور كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ونسبتها إلى إجمالي الضرائب والرسوم.
- دراسة تطور كل من ضرائب الدخل، ورأس المال (الثروة)، والإإنفاق (الاستهلاك).
- التتبؤ بحصيلة كل من البنود السابقة للفترة من 2010 ولغاية 2015.

أما أهمية هذا البحث فإنها تكمن في دراسة الإيرادات الضريبية كأداة هامة وفعالة لدفع وتسريع التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، فلقد أصبح معروفاً لدى الاقتصاديين أن لكل نظام اقتصادي نظاماً ضريبياً يختلف عن غيره من النظم في الدول الأخرى، وهذا النظام يجب أن يكون متفقاً مع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، بحيث يسعى إلى تحقيق الأهداف العامة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. بالإضافة إلى ذلك تكمن أهمية هذا البحث في دراسة تطور الإيرادات الضريبية في سوريا خلال الفترة 2000-2009، وإمكانية إجراء تتبؤ لحصيلة هذه الإيرادات من عام 2010 ولغاية 2015 استناداً إلى نماذج قياسية معتمدين في ذلك على

بيانات قطع حسابات الميزانيات العامة للدولة للأعوام 2000-2009 لنتتمكن من الحصول على نتائج أقرب إلى الواقع.

### منهجية البحث:

يتبع البحث المنهجية الوصفية معتمداً في ذلك على مجموعة من المصادر العلمية من كتب وبحوث ودراسات ضريبية تناولت الموضوع المطروح من جوانب مختلفة، مع دراسة لبيانات قطع حسابات الميزانيات العامة للدولة للأعوام 2000-2009 بهدف الإجابة على تساؤلات البحث واختبار فرضياته. مع ضرورة الإشارة إلى وجود صعوبة في تأمين بيانات قطع حسابات الميزانيات العامة للدولة، لأن هذه البيانات بيانات فعلية وتمثل حقيقة الإيرادات الضريبية.

### فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث في النقاط التالية:

- زيادة نسبة مساهمة إجمالي الضرائب والرسوم في إجمالي الإيرادات في كل من فترة الدراسة والتنبؤ.
- زيادة نسبة مساهمة الضرائب على الدخل في إجمالي الضرائب والرسوم في فترة التنبؤ.
- زيادة نسبة مساهمة الضرائب على رأس المال (الثروة) في إجمالي الضرائب والرسوم في فترة التنبؤ.
- زيادة نسبة مساهمة الضرائب على الإنفاق في إجمالي الضرائب والرسوم في فترة التنبؤ.

### الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تتناول واقع الإيرادات الضريبية من زوايا مختلفة ذكر منها:

- دراسة حول "الإيرادات الضريبية في سوريا ومساهمتها في إيرادات الميزانية العامة للدولة" للطالب غسان فاروق غندور، رسالة ماجستير، جامعة دمشق 2009 تأتي أهمية هذه الدراسة في التعرف على واقع الإيرادات العامة للدولة بشكل عام والإيرادات الضريبية بشكل خاص انطلاقاً من بيانات المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن النظام الضريبي السوري لم يواكب التطور الاقتصادي الذي حصل في سوريا، كما أنه لا يتمتع بالمرنة الداخلية التي تسمح له بالاستجابة للتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى أن عجز الميزانية العامة للدولة في سوريا بدأ بالتفاقم مع بدء تراجع إنتاج النفط، لذلك لا بد من التركيز على تحقيق تحسن مستمر في رصيد الإيرادات الضريبية لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات العامة للدولة.

- دراسة حول "الاتجاهات الجديدة في النظام الضريبي السوري"، إعداد: عبد الحليم رجال، رسالة ماجستير، جامعة دمشق 2009 هدف هذا البحث إلى دراسة جملة الإصلاحات الجديدة في النظام الضريبي والتي أجريت منذ عام 2003 وحتى عام 2007، وما هو التغيير الذي حصل في الهيكل الضريبي وما له وما عليه، حيث خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المشرع الضريبي السوري لم يهتم بالآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها

وتحتها التشريعات الضريبية وإنما اهتم فقط بمطرح الضريبة ومقدارها وزمن تسديدها بالإضافة إلى نتائج أخرى لا يسعنا ذكرها.

-دراسة حول "أثر العدالة الضريبية على السكان والتنمية في سوريا خلال الفترة 1990-2002" إعداد: يحيى ركاج، رسالة ماجستير، جامعة دمشق عام 2005 يهدف هذا البحث إلى إظهار أثر العدالة المتوازنة في فرض الضريبة على السكان والتنمية في سورية، والدور الذي تمارسه هذه العدالة في توجيه السياسة الاقتصادية من أجل المحافظة على مسيرة التنمية في القطر خاصة مع ما يحدثه ارتفاع معدل النمو السكاني من ضغط شديد على الموارد والخدمات المقدمة من قبل الدولة. وفيما يخص مفهوم العدالة الضريبية فقد أسفرت الدراسة عن أن هذا المفهوم مفهوم شكلي وإن تحقق بشكل ضئيل ونسبة وفي الأطر النظرية فقط أما في التطبيق فإنه ينعدم كلياً حيث ينتاب المكلف الشعور بتحقق أمر ما فإن لم يتحقق أصبحت الضريبة بنظره بعيدة عن العدالة، كما أن تأثير المشرع ببعض المؤشرات يضفي على الضريبة عدم عدالتها أيضاً لكن صدور القانونين رقم (24) و(25) لعام 2003 قد أضافيا نوعاً من العدالة وأرسيا نوعاً من المعرفة بأهمية الضرائب ودورها.

-دراسة حول "دور ضرائب الدخل في تمويل الموازنة العامة للدولة في سوريا"، للطالب مدين إبراهيم الضابط، رسالة ماجستير، جامعة دمشق 2000-2001 عرض الباحث دراسة لمعدلات التمويل الظاهرية والحقيقة لكل من الضرائب والرسوم من خلال دراسة تحليلية لتوزيع الهيكل الضريبي وبعض مؤشراته بغية الوقوف على حقيقة الوضع المالي للدولة. وتوصل الباحث إلى معرفة أسباب الانخفاض في معدلات تمويل الضرائب على الدخل، وإلى ضرورة التخلص من ضمنية ما يسمى سرية المعلومات الاقتصادية، وضرورة وضعها تحت تصرف الباحثين ونشرها بالصحف اليومية.

-دراسة حول "الضريبة على دخل الأرباح وعلاقتها بتشجيع الاستثمار في سوريا"، إعداد: خالد ذوقان البعيني، رسالة ماجستير، جامعة دمشق عام 2000 درس الباحث العلاقة بين كل من الإعفاءات الضريبية والمعدلات الضريبية لضريبة دخل الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية من جهة ومع النشاط الاستثماري في سوريا من جهة أخرى، وذلك من خلال قانون الاستثمار رقم (10) وقانون الضرائب على الدخل رقم (20) لعام 1991 وقد أسفرت الدراسة عن تحقيق الفرضيات السبعة التي وضعها الباحث والتي تمثلت في عدم فعالية الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمارات فهي عوامل مساعدة وليس بنفس الفعالية التي تتحققها المحفزات الاقتصادية الأخرى ولا تضاهي ما هو مطبق في بعض الدول الأخرى أيضاً.

إلا أن دراستنا هذه تحمل شيئاً مختلفاً عن باقي هذه الدراسات فهي تتناول دراسة تطور الإيرادات الضريبية في سوريا (2000-2009) والتبيؤ بمحصلة هذه الإيرادات (2010-2015) استناداً إلى نماذج قياسية معتمدين في ذلك على بيانات قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للأعوام 2000-2009 لنتمكن من الحصول على نتائج أقرب إلى الواقع.

## النتائج والمناقشة:

### أولاً: الضريبة (مفهومها، أهدافها، قواعدها)

أ. مفهوم الضريبة: نشأت الضريبة مع نشوء الدولة وتطور مفهومها بتطورها، حيث كان يقتصر دورها على تأمين الموارد اللازمة لتعطية نفقات الدولة العامة، إلى أن أصبحت الضريبة أهداف اجتماعية واقتصادية تختلف باختلاف النظم السياسية والاقتصادية للدول.

تعددت تعريفات الضريبة وتتنوعت مفاهيمها من فترة لأخرى ومن باحث لآخر ويمكن أن نكتفي بالتعريف التالي: "استقطاع نقيض تقرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تعطية الأعباء العامة وتحقيق تدخل الدولة". (المهاني والجشي، 2000، 176).

وبناءً على ما سبق فإن للضريبة عناصر تميز بها وهي: (المهاني والجشي، مرجع سابق، 2000، 176-177).

• **الضريبة التزام نقيض:** أي تدفع الضريبة نقداً ولا يجوز دفعها في صورة خدمات أو في صورة عينية وقد اعتمد ذلك من 1/1/2004 بعد أن ألغى ما يسمى بالعشر الصحي في المشافي السورية الخاصة.

• **الضريبة فريضة إجبارية:** أي لا يجوز التهرب من دفع الضريبة للدولة سواء أكان الفرد مقتضاً بها أم غير مقتضى، إلا إذا كان معفياً منها، حيث يتعرض للمعاقبة كل من يتهرّب منها بالاحتجاز على أمواله أو البيع الجبري لأمواله لسداد قيمة الضريبة.

• **الضريبة تفرض من قبل الدولة:** أي أن الدولة هي صاحبة الحق في فرض الضريبة وإلزامها وتعديلها، ويكون ذلك بقانون، والقانون لا يلغى إلا بقانون، علماً أن أحكام قانون الضريبة ملزمة للدولة كما هي ملزمة للفرد، والقضاء يجب أن يكون رقيباً على كل مخالفة لها إحقاقاً للعدل ووضعاً للضوابط ولمنع التعسف.

• **تفرض الضريبة بلا مقابل:** أي يدفع المكلف الضريبة دون أن يحصل مقابلها على نفع خاص به، باعتباره عضواً متضامناً من أعضاء المجتمع وعليه أن يتحمل قسطاً من أعباء الدولة.

• **الضريبة تفرض وفقاً لمقدرة المكلفين:** بمعنى أن كل مكلف يدفع الضريبة بحسب مقدراته النسبية على الدفع.

ب. **أهداف الضريبة:** رغم أن الغرض من الضريبة هو الإنفاق لتحقيق منافع عامة، إلا أن لها أهدافاً أخرى مالية واجتماعية يمكن شرحها فيما يلي:

1. **الهدف المالي:** ويتمثل بتحقيق مورد مالي لتعطية نفقاتها العامة (الجارية والاستثمارية)

2. **أهداف اقتصادية:** وتتمثل بال النقاط التالية:

• **معالجة الأزمات الاقتصادية:** تستخدم معظم الدول بعض أنواع الضرائب كأدوات لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها، ففي حالة التضخم وزيادة العرض النقدي على عرض السلع فإن أسعار السلع ترتفع، عندئذ يمكن للدولة أن تزيد من العبء الإجمالي الضريبي حيث تقطع جزءاً من دخول الأفراد لتخفض من دخلهم وتقيد استهلاكهم، أما في حالة الانكماش الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والمنتجات فإن أسعار السلع تنخفض، عندئذ يمكن للدولة أن تخفض معدل الضريبة أو تزيد معدلات الإعفاءات الضريبية مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد وخصوصاً ذوي الدخل المحدود. (الضابط، 2001، 4-5).

• تشجيع الاستثمار وتجيئه نحو مشاريع إنتاجية: ويكون ذلك بإعفاء بعض المشاريع كلياً أو جزئياً من الضريبة، وتوفير الحماية للصناعة المحلية بفرض ضرائب مرتفعة على السلع والبضائع المماثلة من الخارج، بالإضافة إلى استخدام حصيلة الضريبة في دعم القطاع الخاص لمواجهة الأزمات الاقتصادية ولقيامه بمشاريع ذات فوائد اقتصادية واجتماعية (جليلاتي، 2000، 3).

3. أهداف اجتماعية: وتمثل في إعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع، بتطبيق مبدأ التصاعد الضريبي على دخولهم، وبالتالي تقليل حدة التفاوت بين مستويات الدخول وتمويل الخدمات العامة من الضريبة لمصلحة الدخول المنخفضة. بالإضافة إلى ذلك تعد الضريبة في مضمونها وسيلة لضبط استهلاك السلع والخدمات من خلال قيام الدولة بتشجيع أو تقليل استهلاك سلعة أو خدمة معينة عن طريق تخفيض أو زيادة الضريبة المفروضة عليها.

ت. **قواعد الضريبة:** لتحقيق التوازن بين مصلحة الدولة (في حصولها على مواردها) ومصلحة المكلف في تخفيض أعبائه وعدالة التوزيع، ولتحقيق الضريبة أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية فإن على المشرع الضريبي أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من القواعد حين وضعه للنظام الضريبي، وجوهر هذه القواعد تتمثل بما يلي كما يراها آدم سميث:

1. **قاعدة العدالة:** وتعني أن توزع أعباء تمويل الإنفاق العام على المواطنين بحسب مقدرتهم التكاليفية على تحمل الأعباء.

2. **قاعدة اليقين:** وتعني فرض الضريبة وتحصيلها وفق قواعد محددة وواضحة لكل من المكلف والدولة التي تتولى تحصيلها، من حيث معدتها، وموعد سدادها، وكيفية تحصيلها، أي خلو القوانين الضريبية من الإبهام والغموض.

3. **قاعدة الملاعنة:** وتعني أن يكون موعد تحصيل الضريبة يراعي الظروف المادية والنفسية لداعي الضرائب لكي يسهل على المكلفين دفعها، وأن تحصل ضريبة الرواتب والأجور عند استلام المكلف لأجره، وتحصل الضريبة المفروضة على أرباح الناجر بعد انتهاء السنة المالية.

4. **قاعدة الاقتصاد في النفقات:** بحيث تكون نفقات الإدارة الضريبية في تحقق الضريبة، وفرضها وجبايتها، في حدود المعقول مقارنة بالمردود الضريبي.

5. **قاعدة المرونة:** ويقصد بها نسبة التغير في حصيلة الضريبة إلى التغير في إجمالي الدخل القومي، فكلما زاد الدخل القومي كان من الواجب زيادة الحصيلة الضريبية لتكون العلاقة طردية بين حصيلة الضرائب والدخل القومي.

#### ثانياً: واقع الإيرادات الضريبية في سوريا:

قبل أن ننطرق إلى واقع الإيرادات الضريبية في سوريا ينبغي أن نذكر أن النظام الضريبي السوري لا يزال في المرحلة الأولى من مراحل نموه، حيث يعتمد على نظام الضرائب النوعية وعلى المطارات المتعددة، وهو في هيكله وليد تريعات عديدة وضعت موضع التنفيذ خلال الظروف المختلفة التي مرت بها سوريا (عاب، 2007، 12)، إلا أنه في أواخر عام 2003 بدأت مرحلة جديدة من تطوير وتحديث النظام الضريبي، وكان من أول ما صدر القانون رقم 24/عام 2003 (قانون ضرائب الدخل) وحل محل المرسوم رقم 85/عام 1949 والقانون رقم 25/عام 2003 (قانون مكافحة التهرب الضريبي)، ثم تلتى صدور القوانين والتشريعات

الحدثة في قطاع الضرائب والرسوم ليصل عدد هذه التشريعات الجديدة إلى حوالي 30 نصاً تشريعياً حديثاً...  
 وجميع هذه التشريعات نافذة حالياً... (الحسين، 2007، 1).

سنقوم بدراسة واقع الإيرادات الضريبية في سوريا من خلال بيانات قطع حسابات الميزانيات العامة للدولة للأعوام 2000-2009 وفق نوعين من تصنيف الضرائب:

**أ. التصنيف الأول للضرائب:** تصنف الضرائب في سوريا إلى ضرائب مباشرة (ويقصد بها المبالغ المفروضة على الدخل والثروة ورأس المال، وتقوم السلطات المالية بتحصيلها بشكل مباشر من المكلف الخاضع للضريبة وفق جداول اسمية) (كنعان، 2002، 26)، وضرائب غير مباشرة (ويقصد بها المبالغ المفروضة على الاستهلاك وانتقال السلع والخدمات من شخص لآخر، أو الرسوم المفروضة على بعض الأعمال التي يقوم بها المكلف فيدفعها مباشرة عند القيام بذلك الإجراءات أو استهلاك السلع الخاضعة لهذه الضريبة) (كنعان، 2002، مرجع سابق، 31).  
 وفيما يلي يبين الجدول رقم (1) تتابع تطور إجمالي الضرائب ونسبتها لإيرادات الميزانية، بالإضافة إلى تطور كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ونسبتها إلى إجمالي الضرائب.

الجدول رقم (1): تتابع تطور كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وإجمالي الضرائب خلال الفترة 2000-2009  
 (المبالغ بملايين الليرات السورية)

العام	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	إجمالي الضرائب والرسوم	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة (1) إلى (3)	نسبة (2) إلى (3)	نسبة (3) إلى (4)	نسبة (1) إلى (4)	نسبة (1) إلى (1)	(4)
2000	100762	23266	124029	174664	81.24	18.76	71.01	57.69	13.32	
2001	137403	30801	168204	226324	81.69	18.31	74.32	60.71	13.61	
2002	127148	41091	168239	221581	75.58	24.42	75.93	57.38	18.54	
2003	137117	43294	180411	237225	76	23.10	76.05	57.80	18.25	
2004	139031	46474	185505	238242	74.95	25.05	77.86	58.36	19.51	
2005	144947	47588	192535	251509	75.28	24.72	76.55	57.63	18.92	
2006	172129	50568	222697	296625	77.29	22.71	75.08	58.03	17.05	
2007	196984	51577	248561	301609	79.25	20.75	82.41	65.31	17.10	
2008	212024	56801	268825	364985	78.87	21.13	73.65	58.09	15.56	
2009	247664	62963	310626	378868	79.73	20.27	81.99	65.37	16.62	

المصدر: أرقام من قطع حسابات الميزانيات العامة للدولة للأعوام المذكورة، والنسب من إعداد الباحثة.

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

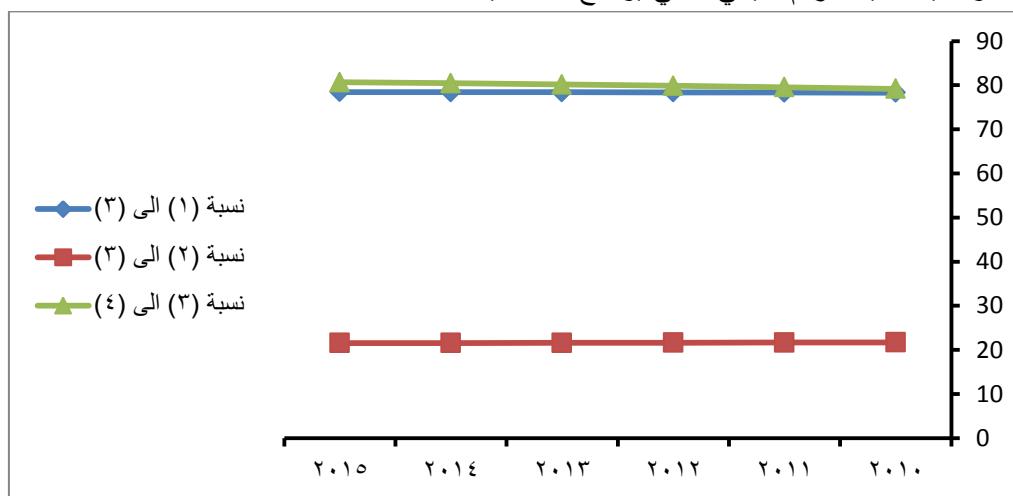
- تطور حصيلة الضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2002 فقد انخفضت بنسبة %6.110 عن عام 2001 وذلك بسبب صدور المرسوم التشريعي رقم 15/ لعام 2001 القاضي بإعفاء الصادرات السورية والإنتاج الزراعي من الضريبة (وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، الجزء الأول)، وصدور المرسوم التشريعي رقم 25/ لعام 2001 القاضي بإعفاء الفوائد والغرامات من السداد، وصدور

المرسوم التشريعي رقم/60 لعام 2002 المتعلق بإلغاء رسم الاغتراب (وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، الجزء الثاني). إلا أنه بعد عام 2003 بدأت مرحلة جديدة في زيادة حصيلة الضرائب المباشرة بسبب تخفيض الشرائح الضريبية بموجب القانون رقم /24/ لعام 2003 والنافذ اعتباراً من 1/1/2004 (وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، مرجع سابق، الجزء الأول)، بالإضافة إلى صدور القانون رقم /60/ لعام 2004 الفاضي باقتطاع الضريبة من المنبع (وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، الجزء الأول). علماً أن 2001 هو العام الذي حققت فيه الضرائب المباشرة أعلى نسبة قياساً إلى إجمالي الضرائب والرسوم 81.69%)، و2008 هو العام الذي حققت فيه أعلى نسبة قياساً إلى إجمالي الإيرادات (65.37%).

- بلغت أعلى نسبة للضرائب غير المباشرة في عام 2004 قياساً إلى كل من إجمالي الضرائب والرسوم (25.053%) وإجمالي الإيرادات (19.51%) ويعود ذلك إلى اكتشاف مطارح ضريبية جديدة بموجب المرسوم رقم/61/ لعام 2004 والمتعلق برسم الإنفاق الاستهلاكي، رغم صدور مرسوم التعرفة الجمركية على السيارات رقم/197/ تاريخ 5/6/2005 (وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، مرجع سابق، الجزء الثاني).

- نظراً لتطور حصيلة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة نلاحظ تطور حصيلة إجمالي الضرائب والرسوم، ففي عام 2007 حققت أعلى نسبة لإجمالي الضرائب والرسوم قياساً إلى إجمالي الإيرادات العامة (82.41%).

ونظراً لرغبة الباحثة في إجراء تنبؤ لحصيلة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكذلك إجمالي الضرائب للفترة (2010 ولغاية 2015) نطبق أسلوب الانحدار الخطي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لنحصل على النتيجة التالية: "بقيت حصيلة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكذلك الإجمالي في حدود حصيلتها خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة للضرائب المباشرة قياساً إلى إجمالي الضرائب والرسوم المقدرة في عام 2015 (78.47%)، في حين بلغت أعلى نسبة للضرائب غير المباشرة قياساً إلى الإجمالي المقدر في عام 2010 (21.71%)، أما نسبة مساهمة إجمالي الضرائب إلى إجمالي الإيرادات فقد بلغت أعلىها في عام 2015 (80.67%) ولعل السبب في ذلك يعود إلى الاستمرار في تطبيق التشريعات الضريبية الحالية وبقاء الوضع على ما هو عليه حالياً. الرسم البياني التالي يوضح هذه النتيجة:



الشكل رقم(1): تقدير نسبة مساهمة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إجمالي الضرائب ونسبة مساهمة إجمالي الضرائب في إجمالي الإيرادات خلال 2010-2015

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن الفرضية رقم (1) قد تم قبولها في فترة الدراسة، أما في فترة التباين فقد بقيت نسبة مساهمة إجمالي الضرائب والرسوم في إجمالي الإيرادات ضمن حدود نسبة مساهمتها في فترة الدراسة.

**ب. التصنيف الثاني للضرائب: تصنف الضرائب في سوريا أيضاً إلى:**

**1. الضرائب المفروضة على الدخل:** وتشتمل على ثلاثة أنواع من الضرائب: الضرائب على الدخل الناجم عن العمل (ضريبة الرواتب والأجور)، والضرائب على الدخل الناجم عن رأس المال (ضريبة ريع العقارات وضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة)، والضرائب على الدخل الناجم عن العمل ورأس المال معاً (ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية). لمزيد من التوضيح سنشرح هذه الضرائب من خلال بيانات الدراسة، وفيما يلي الجدول الذي يبين تتابع تطور الضرائب المفروضة على الدخل خلال الفترة (2000-2009).

**الجدول رقم (2): تتابع تطور حصيلة الضرائب على الدخل خلال الفترة 2000-2009**

(المبالغ بملايين الليرات السورية)

العام	دخل المهن	ضريبة الرواتب والأجور	ضريبة دخل المهن	ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة	ضريبة ريع العقارات	الضرائب على الدخل	إجمالي الضرائب والرسوم	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة (1) إلى (5)	نسبة (2) إلى (5)	نسبة (3) إلى (5)	نسبة (4) إلى (5)	نسبة (5) إلى (6)	نسبة (6) إلى (7)	نسبة (7) إلى (5)		
																(1)	(2)
54.06	71.01	76.12	1.35	0.28	6.53	91.84	174664	124029	94415	1277	262	6161	86715	00			
57.08	74.32	76.80	1.12	0.27	5.59	93.01	226324	168204	129182	1452	355	7224	120151	01			
52.11	75.93	68.64	1.19	0.32	7.13	91.36	221581	168239	115474	1372	371	8236	105495	02			
51.97	76.05	68.34	1.26	0.39	7.59	90.76	237225	180411	123295	1555	476	9360	111904	03			
50.99	77.86	65.48	1.37	0.32	3.92	94.38	238242	185505	121469	1664	394	4765	114646	04			
42.66	76.55	55.72	1.41	0.42	4.43	93.74	251509	192535	107290	1516	448	4757	100569	05			
38.78	75.08	51.65	1.28	0.49	5.80	92.43	296625	222697	115022	1471	565	6668	106318	06			
45.04	82.41	54.65	1.23	0.76	5.35	92.66	301609	248561	135845	1665	1036	7267	125877	07			
39.63	73.65	53.80	1.23	0.84	7.40	90.52	364985	268825	144639	1783	1222	10709	130925	08			
47.88	81.99	58.40	1.34	1.17	6.49	90.10	378868	310626	181408	2426	2129	11779	165074	09			

المصدر: أرقام من قطع حسابات الميزانيات العامة للدولة للأعوام المذكورة، والنسب من إعداد الباحثة.

من الجدول يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- تعتبر ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية من أهم الضرائب المفروضة على الدخل من حيث نسبة مساهمتها في تمويل الميزانية العامة للدولة، حيث تجاوزت نسبتها خلال فترة الدراسة (90%) قياساً إلى حصيلة الضرائب المفروضة على الدخل، علماً أن الجزء الأكبر من حصيلة هذه الضريبة تتأتى من القطاع العام الذي لا يستطيع التهرب غالباً وبالتالي من الضرائب المفروضة على الشركات النفطية، وهذا يعني وجود حالة من التشوه في هيكلية الضرائب في الميزانية بحيث لا تمثل فعلياً الضرائب الواجب فرضها (غندور، 2009، 65).

- في عام 2003 بلغت أعلى نسبة لضريبة الرواتب والأجور قياساً إلى حصيلة الضرائب المفروضة على الدخل (7.59%) ولعل السبب في ذلك قانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003، ولكن نلاحظ انخفاض هذه

النسبة في عام 2004 بسبب زيادة الحد الأدنى المعمى من ضريبة الرواتب والأجور إلى 5000 ل.س (وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، مرجع سابق، الجزء الأول).

• تعتبر ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة من أقل الضرائب أهمية بالنسبة إلى الضرائب المفروضة على الدخل من حيث مقدار التمويل في الموازنة العامة للدولة، فلا تزال نسبتها قياساً إلى حصيلة الضرائب على الدخل دون (1%) باستثناء عام 2009 فقد تجاوزت هذه النسبة لتكون (1.17%) ويعزى ذلك إلى عدم وجود سوق أوراق مالية فاعلة يتم فيه تداول الأسهم والسنادات، بالإضافة إلى وجود إدارة ضريبية غير كافية، وضعف نظم المعلوماتية المتطورة.

• لا تزال نسبة مساهمة ضريبة ريع العقارات قياساً إلى حصيلة الضرائب المفروضة على الدخل في حدود (1%) رغم أن مصدرها من أكثر المصادر دواماً وانتظاماً.

• انخفاض نسبة مساهمة الضرائب على الدخل في إجمالي الضرائب والرسوم طيلة فترة الدراسة حيث بلغت في عام 2000 نسبة (76%) لتتلاطم عاماً بعد عام وتصل إلى (53%) في عام 2008 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: اقتصاد سوريا اقتصاد منشآت صغيرة ذات إنتاجية ضئيلة، توجه القطاع الخاص للمشاريع الصغيرة بداع عدم الخضوع للضريبة وسهولة التهرب من دفعها، تدني التجهيز الرأسمالي خاصه (الآلات) مما يصعب وضعية المنافسة في حال الاستمرار في تحرير الأسواق وإلغاء الحماية الجمركية ضمن اتفاقية الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(غندور ، 2009 ، 65). إلا أنه في عام 2009 زادت نسبة مساهمة هذه الضرائب في إجمالي الضرائب والرسوم لتكون بحدود (58%). أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة الضرائب على الدخل في إجمالي الإيرادات فلم تكن مستقرة خلال فترة الدراسة حيث بلغت في عام 2000 نسبة وقدرها (54.06%) لتزداد في عام 2001 وتصبح (57.08%) ثم تتلاطم عاماً بعد عام وتصل إلى (38.78%) عام 2006 لتزداد بعد ذلك في عام 2007 ثم تتلاطم عام 2008 ثم تزداد في عام 2009 والجدول السابق يوضح ذلك.

ونظراً لرغبة الباحثة في إجراء تبيؤ لحصيلة كل من الضرائب المفروضة على الدخل للفترة (2010 ولغاية 2015) نطبق أسلوب الانحدار الخطي باستخدام البرنامج الإحصائي المذكور لنحصل على النتائج التالية:

• بقاء نسبة مساهمة ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية في الضرائب على الدخل في حدود نسبة مساهمتها خلال فترة الدراسة أي بحدود (90%).

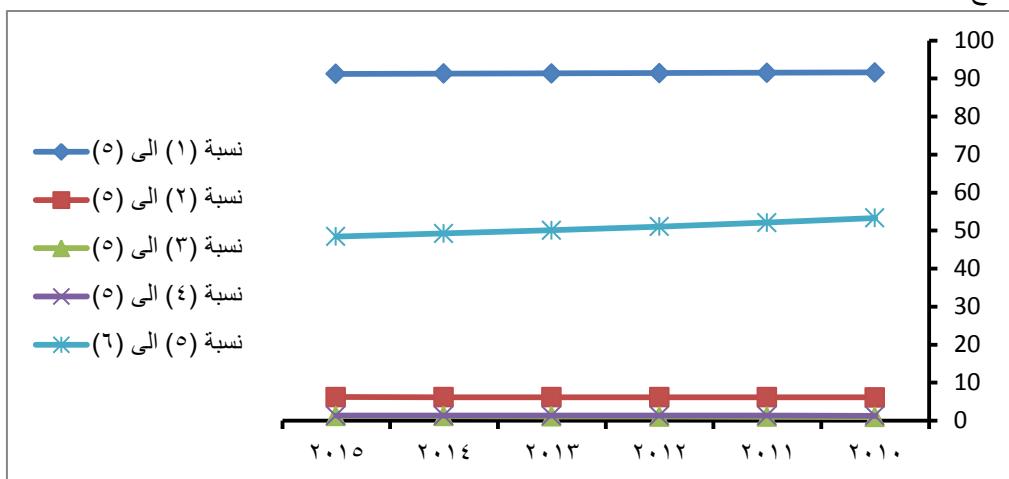
• استقرت نسبة مساهمة ضريبة الرواتب والأجور في الضرائب على الدخل لتتصبح بحدود (6%) بعد أن كانت تتراوح بين (3%-7%) خلال فترة الدراسة.

• ازدادت نسبة مساهمة ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة في الضرائب على الدخل عاماً بعد عاماً لكن بشكل طفيف لتصل في عام 2015 إلى (1.28%).

• بقيت نسبة مساهمة ضريبة ريع العقارات في الضرائب على الدخل في حدود نسبة مساهمتها خلال فترة الدراسة أي بحدود (1%).

• بشكل عام تتلاطم تدريجياً نسبة مساهمة الضرائب على الدخل في إجمالي الضرائب والرسوم لتصل في عام 2015 إلى نسبة (47.75%) ولعل السبب في ذلك يعود إلى انخفاض الإنتاج النفطي، فالجزء الأكبر من حصيلة ضريبة دخل المهن تأتي من الضرائب المفروضة على الشركات النفطية. هذا ويمكن أن تكون التشريعات

الضريبة الجديدة سبباً في انخفاض حصيلة هذه الضرائب بالإضافة إلى أسباب أخرى. والرسم البياني التالي يوضح هذه النتائج:



الشكل رقم (٢): تقدير نسبة مساهمة الضرائب المفروضة على الدخل في إجمالي الضرائب خلال فترة التنبؤ

وبناءً على ما سبق ذكره يمكن القول أن الفرضية رقم (٢) قد تم رفضها في كل من فترتي الدراسة والتنبؤ.

**٢. الضرائب المفروضة على رأس المال (الثروة):** وهي الضرائب التي يكون مطراحتها بشكل أساسى رأس المال (الثروة). فرضت هذه الضرائب بأشكال مختلفة منها الدوري (ضريبة العروضات، رسوم السيارات، ضريبة الماشي) ومنها غير الدوري (رسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات، رسم الفراغ والانتقال والتسلق العقاري). يمكن دراسة تطور هذه الضرائب والرسوم من خلال الجدول رقم (٣) حيث نلاحظ ما يلى:

- لا تزال نسبة ضريبة العروضات ضعيفة جداً دون (١%) قياساً إلى حصيلة الضرائب على رأس المال ويعود السبب في ذلك إلى عدم تقدير قيمة العروضات بما يتناسب مع معدلات التضخم وارتفاع أسعار العقار، واللجوء للتخييم الثلاثي (كل ثلاثة سنوات) بطريقة عفوية لا تمت بصلة للتقدير العلمي والواقعي.
- تعتبر رسوم السيارات من أكثر الضرائب والرسوم جدو وأوفرها حصيلة، حيث شكلت نسبتها إلى الضرائب على رأس المال في عام 2000 (٦٤%) لتزيد هذه النسبة وتصل إلى حدود (٧٧%) في كل من عامي 2008 و 2009 يمكن أن نفسر ذلك بأن رسوم السيارات يمكن حصرها ضمن سجلات واضحة يسهل معها تحديد المكلف بها وإرغامه على أدائها ومعاقبة المتهربين منها.
- تعتبر ضريبة الماشي من أقدم الضرائب المفروضة على الثروة في سوريا، كان أسلوبها بادياً يعتمد على عد الماشي في المراعي، الذي يترتب عنه انخفاض دقة العمل وارتفاع التكاليف الخاصة بجباية هذه الضريبة ونفقات تنقلاتها، ولعل هذا يتعارض مع مبدأ الضريبة الفائق: أن يكون الإيراد الناتج عنها أكبر من تكاليف جبايتها. إن ما سبق ذكره يفسر انخفاض حصيلة ضريبة الماشي طيلة فترة الدراسة، لكن من الجدير ذكره أنه في عام 2004 صدر المرسوم التشريعي رقم /١٨/ القاضي بفرض ضريبة الماشي على كل رأس يصدر إلى خارج الحدود السورية، وهذا ما يفسر ارتفاع حصيلة هذه الضريبة في عام 2004 (وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، مرجع سابق، الجزء الأول).

• انخفضت نسبة مساهمة رسم الانتقال على الترکات والوصايا والهبات في الضرائب على رأس المال فقد كانت في عام 2000 (17.94%) لتختفي عاماً بعد عام وتصل إلى (1.57%) في عام 2009، ولعل أحد أسباب ذلك صدور المرسوم التشريعي رقم /56 لعام 2004 الذي أنهى العمل بأحكام المرسوم رقم /101 لعام 1952 ومنح تخفيض رسم الهبات بواقع 50% على الواقعات قيد التصفية في حال سداد المكلف الرسوم المتوجبة خلال السنة الأولى من نفاذ المرسوم، وإذا سدد المكلف الرسوم خلال السنة الثانية من نفاذ المرسوم (وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، مرجع سابق، الجزء الأول).

• يفرض رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري بمعدلات متفاوتة حسب طبيعة العقار وقيمه، حيث يستوفى عند تسجيل العقود ونقلها ولهذا يصعب التهرب من هذا الرسم. يحتل المرتبة الثانية في الحصيلة قياساً إلى الضرائب على رأس المال، وعام 2009 هو العام الذي حقق أعلى نسبة لهذا الرسم قياساً إلى الضرائب على رأس المال، إلا أنه بشكل عام تعتبر حصيلة هذا الرسم منخفضة ولا بد من زيادتها واستخدامها في الحد من ارتفاع أسعار العقارات دون مبرر.

• بشكل عام يمكن القول ازدادت نسبة الضرائب على رأس المال إلى إجمالي الضرائب والرسوم طيلة فترة الدراسة حيث بلغت في عام 2000 نسبة (2.62%) لتزداد عاماً بعد عام ولعل أحد أسباب ذلك قيام سوريا بتشجيع الاستثمار وتحريك الأموال المكتنزة والمجمدة في ممتلكات ثابتة كالعقارات والأراضي وما شابه، هذا بالإضافة إلى أن ضرائب بهذه يمكن أن تكون عوناً للحكومة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية (كتفتيث الثروات وإزالة الفوارق بين الطبقات).

ونظراً لرغبة الباحثة في إجراء تتبؤ لحصيلة كل من الضرائب المفروضة على رأس المال للفترة (2010 ولغاية 2015) نطبق أسلوب الانحدار الخطي باستخدام البرنامج الإحصائي المذكور لنحصل على النتائج التالية:

• انخفاض طفيف لنسبة مساهمة ضريبة العرصات في الضرائب على رأس المال عاماً بعد عام رغم أن هذه النسبة لم تصل بعد إلى (1%).

• زيادة طفيفة لنسبة مساهمة رسوم السيارات في الضرائب على رأس المال عاماً بعد عام لتصل في عام 2015 بنسبة وقدرها (12.78%).

• زيادة طفيفة لنسبة مساهمة ضريبة الماشي في الضرائب على رأس المال عاماً بعد عام رغم أن هذه النسبة لم تصل بعد إلى (1%).

• انخفاض نسبة مساهمة رسم الانتقال على الترکات والوصايا والهبات في الضرائب على رأس المال عاماً بعد عام لتصل في عام 2015 إلى نسبة وقدرها (0.77%).

• زيادة طفيفة لنسبة مساهمة رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري في الضرائب على رأس المال عاماً بعد عام لتصل في عام 2015 بنسبة وقدرها (20%).

• بشكل عام سترزد نسبة مساهمة الضرائب على رأس المال في إجمالي الضرائب والرسوم عاماً بعد عام بشكل طفيف لتصل في عام 2015 إلى نسبة وقدرها (6.57%) نظراً لأهميتها كأداة في تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية في سوريا. والجدول رقم (3) يبين ذلك:

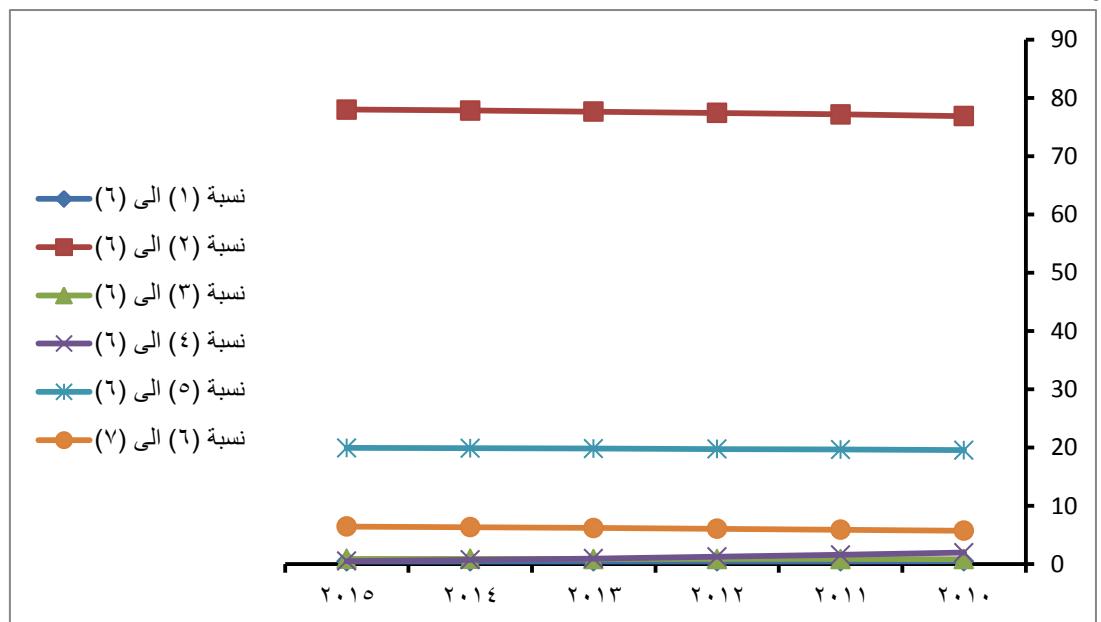
**الجدول رقم (3): تطور حبصيلة الضريبات على رأس المال (الثروة) خلال الفترة 2009-2000**  
**(المبالغ بصفتها الليرات السورية)**

نسبة نسبة نسبة نسبة نسبة نسبة نسبة نسبة														
(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)	(14)	(15)	(16)	(17)	(18)	(19)	(20)	
الل	الل	الل												
71.01	2.62	16.65	17.94	0	64.54	0.861	174664	124029	3249	541	583	0	2097	28
74.32	2.45	16.70	14.16	0.32	67.93	0.90	226324	168204	4125	689	584	13	2802	37
75.93	3.29	16.18	10.24	0.16	72.88	0.54	221581	168239	5539	896	567	9	4037	30
76.05	3.53	16.73	8.80	0.11	73.87	0.49	237225	180411	6372	1066	561	7	4707	31
77.86	4.21	17.48	8.04	2.81	71.13	0.55	238242	185505	7803	1364	627	219	5550	43
76.55	5.32	18.80	9.26	2.90	68.53	0.52	251509	192535	10249	1927	948	297	7024	53
75.08	5.14	18.67	3.17	1.80	75.96	0.40	296625	222697	11449	2137	363	206	8697	46
82.41	5.39	19.85	2.10	1.43	76.18	0.44	301609	248561	13403	2660	282	191	10211	59
73.65	5.69	18.99	1.90	0.82	77.85	0.44	364985	268825	15289	2903	291	126	11902	67
81.99	5.41	20	1.57	0.19	77.61	0.63	378868	310626	16803	3362	264	32	13040	105

المصدر: أرقام من قطع حسابات الميزانيات العامة للدولة للأعوام المذكورة، والنسبية منها من إعداد الباحثة.

الشكل البياني التالي يبين نتائج التنبؤ بنسبة مساهمة كل من الضرائب المفروضة على رأس المال خلال

فتره التنبؤ:



الشكل رقم (3): تقدير نسبة مساهمة الضرائب المفروضة على رأس المال في إجمالي الضرائب خلال 2010-2015

وبناءً على ما سبق ذكره يمكن القول أن الفرضية رقم (3) قد تم قبولها في كل من فترتي الدراسة والتنبؤ.

**3. الضرائب المفروضة على الإنفاق (الاستهلاك):** وهي ضرائب ورسوم معظمها قديم يعود إلى منتصف هذا القرن وما قبل، تتمثل هذه الضرائب في: (ضريبة السكر، ضريبة الملح، رسم الإسمنت، ضريبة الملاهي، رسم المواد الكحولية، رسوم الأجهزة التلفزيونية، رسوم الأجهزة اللاسلكية اللاقطة المرسلة وقطعها، ضريبة الإنتاج الزراعي، رسم الإحصاء، ضريبة التبغ، ضريبة المواد المشتعلة، رسوم السيارات، ضريبة مقطوعية الكهرباء، رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالى)، إلا أنه مع صدور المرسوم التشريعى رقم /61/ لعام 2004 المتضمن فرض رسم على الإنفاق الاستهلاكي ألغى عدد من هذه الضرائب حيث نصت مواد المرسوم على إنهاء العمل بأحكام بعض المواد والنصوص القانونية التي تتضمن فرض الضرائب والرسوم التالية: ضريبة السكر، ضريبة الملح، رسم الإسمنت، ضريبة الملاهي، رسم المواد الكحولية، رسوم الأجهزة التلفزيونية، رسوم الأجهزة اللاسلكية اللاقطة المرسلة وقطعها. كما نص على إلغاء القانون رقم /384/ لعام 1957 وتعديلاته المتضمن نظام ضريبة الإنتاج الزراعي وألغى أحكام القانون رقم /18/ لعام 1987 وتعديلاته المتضمن رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالى (وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، مرجع سابق، الجزء الثاني). سنبحث فقط في الضرائب والرسوم الأكثر أهمية والأكثر حصيلة كالرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالى كمثال على هذه المجموعة. يمكن تتبع تطور هذه الرسوم خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تطور حصيلة أهم الضرائب على الإنفاق خلال الفترة 2000-2009

(المبالغ بملايين الليرات السورية)

نسبة (4) إلى (5)	نسبة (3) إلى (4)	نسبة (2) إلى (3)	نسبة (1) إلى (3)	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي الضرائب والرسوم	الضرائب على الإنفاق	رسم الإنفاق الاستهلاكي	الرسوم الجمركية	العام
				5	4	3	2	1	
71.01	21.26	3.53	40.54	174664	124029	26365	932	10688	2000
74.32	20.75	5.02	48.37	226324	168204	34897	1751	16881	2001
75.93	28.07	6.12	47.49	221581	168239	47226	2891	22426	2002
76.05	28.13	8.31	51.49	237225	180411	50744	4216	26127	2003
77.86	30.31	11.20	51.20	238242	185505	56233	6298	28790	2004
76.55	38.95	29.58	35.68	251509	192535	74996	22181	26758	2005
75.08	43.21	36.32	29.70	296625	222697	96226	34954	28580	2006
82.41	85.54	18.43	13.64	301609	248561	212613	39184	29009	2007
73.65	40.50	38.75	26.49	364985	268825	108897	42196	28850	2008
81.99	36.19	35.69	28.81	378868	310626	112415	40119	32386	2009

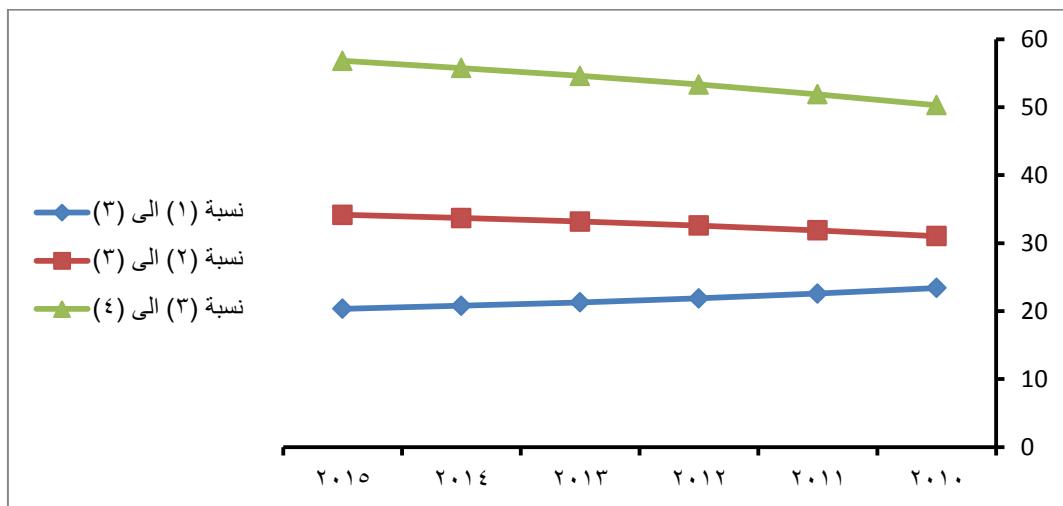
المصدر: أرقام من قطع حسابات الميزانيات العامة للدولة للأعوام المذكورة، والنسب من إعداد الباحثة.

ما سبق يمكن أن نلاحظ ما يلي:

• تشكل نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في الضرائب على الإنفاق أكثر من النصف في كل من عامي 2003 و 2004 لتبدأ بعدها بالانخفاض، ولعل ما يفسر ذلك قيام سوريا بإجراء تخفيضات متتالية على الرسوم الجمركية المفروضة على المستوردات، وإلغاء كامل الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة من الدول العربية بموجب أحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ 1/1/2005، (وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، مرجع سابق، الجزء الثاني). بالإضافة إلى دخول سوريا في عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول عديدة كتركيا وإيران والأردن (تقرير التنمية البشرية، 2007-2008، 372)، إلا أنه في عامي 2008 و 2009 زادت نسبة مساهمة هذه الرسوم في الضرائب على الإنفاق.

• رسم الإنفاق الاستهلاكي من بين الرسوم التي حققت ارتفاعاً ملحوظاً في حصيلته قياساً إلى الضرائب على الإنفاق، فقد بلغت أعلى نسبة له في عام 2008 وقدرها (38.75%) ويعود السبب في ذلك إلى اكتشاف مطروح ضريبي جديد من خلال رسم الإنفاق الاستهلاكي الصادر بالمرسوم رقم 61/2004. (وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، مرجع سابق، الجزء الثاني). لكن بشكل عام يمكن القول إن مساهمة رسم الإنفاق الاستهلاكي تبقى ضئيلة ولا تلعب دورها الحقيقي والمالي (جباية موارد إضافية) أو الاقتصادي الاجتماعي (توجيه الاستهلاك).

- ونظراً لرغبة الباحثة في إجراء تتبؤ لحصيلة الضرائب المفروضة على الإنفاق للفترة (2010 ولغاية 2015) نطبق أسلوب الانحدار الخطي باستخدام البرنامج الإحصائي المذكور لنحصل على النتائج التالية:
- انخفاض نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في الضرائب على الإنفاق عاماً بعد عام لتصل في عام 2015 بحدود (20%).
  - زيادة طفيفة لنسبة مساهمة رسم الإنفاق الاستهلاكي في الضرائب على الإنفاق عاماً بعد عام لتصل في عام 2015 بحدود (34%).
  - بشكل عام يمكن القول خلال فترة التتبؤ ستزداد نسبة مساهمة الضرائب على الإنفاق في إجمالي الضرائب والرسوم لتصل إلى أكثر من النصف، وعام 2015 هو العام الذي بلغت فيه النسبة الأعلى (57.75%) ويمكن أن نفسر ذلك في استخدام هذا النوع من الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك وعاداته، وتلبية حاجة الخزينة المتزايدة من المال وتحصيلها بأسهل الطرق دون مراعاة لمبدأ العدالة في التكليف. الشكل البياني التالي يوضح النتائج السابقة:



الشكل رقم (4): تقدير نسبة مساهمة بعض الضرائب المفروضة على الإنفاق في إجمالي الضرائب خلال الفترة 2010-2015

وبناءً على ما سبق ذكره يمكن القول أن الفرضية رقم (4) قد تم قبولها في كل من فترتي الدراسة والتتبؤ.

### الاستنتاجات والتوصيات:

#### الاستنتاجات

1. زيادة نسبة مساهمة إجمالي الضرائب والرسوم في إجمالي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة نظراً لزيادة نسبة مساهمة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إجمالي الضرائب والرسوم، في حين بقيت هذه النسبة في حدودها خلال فترة التتبؤ ولعل السبب في ذلك يعود إلى الاستمرار في تطبيق التشريعات الضريبية الحالية وبقاء الوضع على ما هو عليه حالياً.
2. انخفاض نسبة مساهمة الضرائب على الدخل في إجمالي الضرائب والرسوم خلال فترة الدراسة وفترة التتبؤ ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض الإنتاج النفطي الذي ينعكس على انخفاض ضريبة دخل المهن والتي تتجاوز نسبتها (90%) من الضرائب المفروضة على الدخل. بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة مساهمة كل من

ضريبي ربع رؤوس الأموال المتداولة وربع العقارات، وزيادة الحد الأدنى المغفى من ضريبة الرواتب والأجور إلى 5000 لـ.س.

3. زيادة طفيفة لنسبة مساهمة الضرائب على رأس المال في إجمالي الضرائب والرسوم طيلة فترتي الدراسة والتباين نظراً لحدوث زيادات طفيفة لنسبة بعض الضرائب المفروضة على رأس المال وهي: رسوم السيارات، ضريبة الماشي، رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري.

4. زيادة نسبة مساهمة الضرائب على الإنفاق في إجمالي الضرائب والرسوم طيلة فترتي الدراسة والتباين نظراً لزيادة نسبة مساهمة رسم الإنفاق الاستهلاكي في الضرائب على الإنفاق رغم انخفاض نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في هذه الضرائب.

5. إن إلغاء المرسوم التشريعي رقم /56/ لعام 2004 المتعلق بضريبة التركات كان سبباً في انخفاض الحصيلة الإجمالية لرسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات، لذلك فمن الأفضل إعادة العمل به بمعدلات تصاعدية وشراحت معدلة كإصدار تشريع يقضي بأن كل ثروة تقل عن عشرة ملايين ليرة لا تدفع ضريبة وما يزيد عن ذلك تدفع ضريبة فتكون قد حققنا نوعاً من العدالة، خاصة وأن هذه الضريبة مطبقة عالمياً وهي عادلة إذا أحسن تطبيقها من ناحية جبایتها وتقليل تكاليف ذلك.

6. يصنف رسم الإنفاق الاستهلاكي ضمن الضرائب المباشرة وليس ضمن الضرائب غير المباشرة وهذا خطأ في التصنيف لأن من يتحمل عبء هذا الرسم في النهاية هو المستهلك النهائي، وهذا ينسجم مع مفهوم الضرائب والرسوم غير المباشرة.

#### النوصيات:

انطلاقاً مما تقدم فإننا نقدم الاقتراحات التالية التي يمكن أن تسهم في زيادة الإيرادات الضريبية وتحقيق العدالة في فرض الضرائب ومعدلاتها:

1. خلق الثقة المفقودة بين الدوائر المالية والمكلفين، إذ يعتقد قسم كبير من المكلفين أنهم لو صدقوا في بياناتهم المقدمة إلى الدوائر المالية فلن يؤدي ذلك إلى فرض الضريبة الصحيحة عليهم، لذلك يعمدون إلى التلاعب في بياناتهم من خلال تخفيض إيراداتهم أو زيادة نفقاتهم حتى إذا ما أجرت الدوائر المالية تعديلات على بياناتهم توصلوا إلى الضريبة الصحيحة.

2. تتميم الوعي الضريبي للمكلفين من خلال الاتصال المباشر معهم، وإقامة الندوات، وإصدار النشرات الدولية ودليل الضرائب، واستخدام وسائل الإعلام كأداة لتوجيه الخطاب الإعلامي الضريبي للمكلفين.

3. محاولة إيجاد طريقة لنقل العبء الضريبي من أصحاب الدخل المحدود إلى أصحاب الدخل الامحود من خلال دراسة رسم الإنفاق الاستهلاكي بحيث يفرض على المواد بنسب متفاوتة، فالمواد التي يستهلكها الأغنياء تكون نسبة الرسم عليها عالية، وهذا الأمر غاية في السهولة من الناحية الفنية، ففي جميع وزارات المالية في العالم توجد قوائم ودراسات اجتماعية اقتصادية تحدد لكل مادة من هي الفئات الاجتماعية التي تستهلكها.

4. تشجيع القطاع الخاص للانخراط أكثر في النشاطات الاستثمارية المنتجة بعد أن توافرت البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة مما يسمح بزيادة الإيرادات الضريبية المحصلة.

5. الاستمرار في تبسيط الإجراءات والشفافية والحد من الروتين، وينفس الوقت الاستمرار في تدريب العاملين في الدوائر المالية للعمل على تقديم أفضل الخدمات للإخوة المواطنين بأفضل وأسهل الطرق.

#### المراجع:

1. البعيني، خالد ذوقان: الضريبة على دخل الأرباح وعلاقتها بتشجيع الاستثمار في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام 2000. (249).
2. الحسين، محمد: أداء النظام الضريبي في سورية (دراسة مقارنة)، مجلة عالم المال، وزارة المالية، العدد 10، 2007. (10).
3. الضابط، مدين إبراهيم: دور ضرائب الدخل في تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد 2000-2001. (296).
4. المهايني، الجشي، محمد خالد، خالد الخطيب: المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد 1999-2000، (479).
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2007)، تقرير التنمية البشرية 2007-2008 (372).
6. جليلاتي، محمد: النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية العدد 8 (29-33)، 2000-2.
7. رجال، عبد الحليم: الاتجاهات الجديدة في النظام الضريبي السوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام 2009، (203).
8. ركاج، يحيى: أثر العدالة الضريبية على السكان والتنمية في سورية خلال الفترة 1990-2002 رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام 2005. (202).
9. عايد، وليد: النظام الضريبي السوري وأثره الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2006-2007، ص(118).
10. غندور، غسان فاروق، الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام 2009. ص(190).
11. كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، سلسلة الرضا للمعلومات(دار الرضا للنشر)، دمشق، عام 2003. (313).
12. وزارة المالية السورية، قطع حساب الموازنة العامة للدولة لعام 2000، (111).
13. وزارة المالية السورية، قطع حساب الموازنة العامة للدولة لعام 2001، (111).
14. وزارة المالية السورية، قطع حساب الموازنة العامة للدولة لعام 2002، (111).
15. وزارة المالية السورية، قطع حساب الموازنة العامة للدولة لعام 2003، (111).
16. وزارة المالية السورية، قطع حساب الموازنة العامة للدولة لعام 2004، (111).
17. وزارة المالية السورية، قطع حساب الموازنة العامة للدولة لعام 2005، (111).

18. وزارة المالية السورية، قطع حساب الميزانية العامة للدولة لعام 2006، (111).
19. وزارة المالية السورية، قطع حساب الميزانية العامة للدولة لعام 2007، (111).
20. وزارة المالية السورية، قطع حساب الميزانية العامة للدولة لعام 2008، (111).
21. وزارة المالية السورية، قطع حساب الميزانية العامة للدولة لعام 2009، (112).
22. وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية (الجزء الأول).
23. وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية (الجزء الثاني).

#### النماذج المستخدمة في التنبؤ:

1. معادلة تقدير الضرائب المباشرة:  $y = 84701 + 13967.255t$
2. معادلة تقدير الضرائب غير المباشرة:  $y = 24954.333 + 3725.085t$
3. معادلة تقدير إجمالي الضرائب والرسوم:  $y = 109655.933 + 17692.230t$
4. معادلة تقدير إجمالي الإيرادات:  $y = 155827.533 + 20606.485t$
5. معادلة تقدير ضريبة دخل المهن والحرف:  $y = 88376.600 + 5161.964t$
6. معادلة تقدير ضريبة الرواتب والأجور:  $y = 5625 + 375.927t$
7. معادلة تقدير ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة:  $y = -158.133 + 160.715t$
8. معادلة تقدير ضريبة ريع العقارات:  $y = 1160.667 + 83.170t$
9. معادلة تقدير إجمالي الضرائب على الدخل:  $y = 95004.133 + 5781.776t$
10. معادلة تقدير ضريبة العروض:  $y = 13.133 + 6.685t$
11. معادلة تقدير رسوم السيارات:  $y = 123.333 + 1251.521t$
12. معادلة تقدير ضريبة الماشي:  $y = 21.200 + 16.145t$
13. معادلة تقدير رسوم الانتقال على الترکات:  $y = 727.667 - 40.121t$
14. معادلة تقدير إجمالي الضرائب على رأس المال:  $y = 857.067 + 1558.370t$
15. معادلة تقدير الرسوم الجمركية:  $y = 14472.600 + 1923.073t$
16. معادلة تقدير رسوم الإنفاق الاستهلاكي:  $y = -11373.133 + 5608.282t$
17. معادلة تقدير إجمالي الضرائب على الإنفاق:  $y = 6241.400 + 13785.418t$